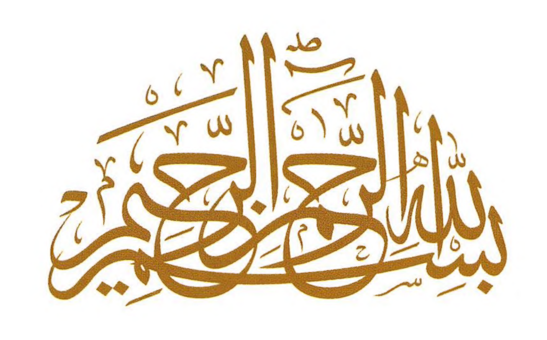


النقود في قطر

هاشم عبد الرحيم السيد



النقود في قطر

بحث تاريخي منذ أن عرف الانسان المعاملات

المالية حتى الاصدارات النقدية التي عرفتها ارض قطر

تأليف : هاشم عبد الرحيم السيد

المشرف العام : الدكتور السماني قسم الخالق موسى

التنسيق والتجميع : طارق محمد محمد

تصميم واخراج وطباعة : (رؤية لحلول الانترنت والتصميم)

رقم الايداع : ٣٠٩ - ٢٠٠٥

الرقم الدولي : ٥-٦٠-٦٩ - ٩٩٢١

بيت الاستشارة

تليفون : ٤٣١١١٧٠- فاكس : ٤٣١١١٨٠

ص.ب : ٣٩٥٤ الدوحة - قطر

قال الله تعالى :

فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة
فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه

صدق الله العظيم
سورة الكهف (آية ١٨)

النقود في قطر

إهــداء

الى تلك الأيدي الصغيرة التي مسكت النقود دون أن تعرف حقيقتها

الى تلك الجيوب التي ملئتها النقود دون أن تعرف قيمتها

الى كل من يرى القوة الاقتصادية التي تدعم بالنقود

نقول لا بد أن تدار النقود بحكمة وأخلاقيات سامية

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد (ص)
وعلى آله وصحبه آجمعين وبعد ....

أتشرف بأن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى . وولي عهده الأمين لرعايتهم وتشجيعهم للعلم والأبحاث في وقت تشهد فيه بلادنا العزيزة ازدهاراً في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وخصوصاً الجانب التعليمي والثقافي الذي يعيش طفرة هائلة في المناهج الدراسية والمؤسسات التعليمية بلغت ذروتها بافتتاح العديد من المؤسسات والمعاهد التعليمية مما جعل من دولة قطر منارة تعليمية على المستوى الاقليمي والدولي.

واتوجه بالشكر والتحية لكل من ساهم وساند وشجع على اكتمال المشروع.

الفصل الأول

ثقافة النقود

النشأة ، التعريف ، الوظائف ، الأنواع



مقدمة

عبرعصور طويلة تدرجت المعرفة الإنسانية بالنقود.حيث
بدأت في صورتها الأولى عن طريق المقايضة بالسلع . وعندما تزينت الأرض
بحضارات أكثر تقدماً لم يستطع نظام المقايضة تلبية تطور المعاملات.فتفتق الفكرالبشري
عن ابداع جديد تمثل في اتخاذ المعادن التي تتوفر فيها خاصية عدم التلف والهلاك نقوداً مقبولة من
الجميع كوسيلة للتبادل ومقياساً للقيمة . ثم ازدادت المسائل المالية والنقدية تعقيداًمع دخول العملة الورقية
وما تبعها من ابداعات حديثة من نقود مصرفية وائتمانية . حتى أصبحت النقود علماً من العلوم يدرس في أكبر
المعاهد والجامعات في العالم.

ولا تقتصر أهمية النقود على الجوانب الاقتصادية والتجارية فقط لكنها تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية والدينية
والسياسية.إذ أن النقود تمثل وثائق تاريخية هامة تعكس التطور والتقدم في هذه المجالات.

وفي ضوء وجود دولة قطر في أقدم القارات التي عرفتها البشرية . وامتداد التاريخ القطري بجذوره إلى أعماق التاريخ الانساني
فقد أكد الكثير من الاكتشافات بأن سكان قطر تداولوا العديد من العملات وكان ذلك محلاً لاهتمام بعض الدراسات
والبحوث.وتناولت بعض المؤلفات هذا المجال من زوايا وجوانب معينة.إلا أن الباحث والقارىء لا يجد ضمن المكتبة
القطرية عملاً يجمع بين دفتيه معلومات متكاملة عن النقود في قطر.وهو ما استدعى بذل الجهد من أجل
اصدار هذا الكتاب الذي عمل على جمع شتات المعلومات والبيانات وتمحيصها واثرائها
بالتحليل لكي يكون اسهاماً في التوثيق والتأصيل وزيادة المعرفة ومرجعاً عن
النقود في قطر.

نشأة النقود :

لا يوجد اجماع بين المؤلفات التاريخية أو الاقتصادية على تاريخ محدد لمعرفة الانسان لنظام النقود . ولكنها تتفق في أن نشأة النقود ارتبطت بتطور حركة التبادل الاقتصادي الذي بدأ في المجتمعات القديمة في أشكالها البدائية (نظام المقايضة) كنظام طبيعي فرضتة البيئة الاقتصادية البسيطة حيث ينتج كل شخص ما يحتاجه ويبادل ما يفيض عن حاجته بسلع أخرى يحتاجها من انتاج الآخرين

فنشأ التبادل في صورته الأولى بغرض كفاية وإشباع الحاجات الأساسية . ومع اتساع التخصص وتقسيم العمل اتخذ الناس النقود أداة للقيمة والتبادل .

عرفت المجتمعات القديمة أشكالاً متعددة من النقود (أداة التبادل) . حيث اتخذت الحيوانات والجلود والمحاصيل وغيرها وسيلة للتبادل ومقياساً للقيمة . ومع التطور بدأت تظهر عيوب الأدوات القابلة للتلف أو التي لا تقبل التخزين أو الحمل .


العاج (ناب حوت)


التبغ
جزر سليمان


الملح
الصين


طابوق قرميد
سيبيريا


شجرة النقد
الشرق هندية
شبه جزيرة ملاي

فبدأ الاعتماد تدريجياً على المعادن . وصنعت السبائك وصار لها أضعاف وأجزاء . وصارت تحمل رموز الدولة أو الملك وكان ذلك أولى خطوات سك النقد وظهرت مثل هذه النقود في مملكة ليديا في القرن السابع قبل الميلاد. ثم انتشرت في الدويلات الأيونية المنتشرة في اليونان وآسيا الصغرى


النقود في مملكة ليديا في القرن السابع قبل الميلاد


نقود الأمبروطورية الرومانية في القرن الثالث قبل الميلاد


نقود الأمبروطورية الرومانية في القرن الثالث قبل الميلاد

نقود الأمبروطورية الرومانية في القرن الثالث قبل الميلاد


النقود الساسانية

وتقدم سك النقود بتقدم الفن اليوناني إذ كانت تسك من النحاس والبرونز والفضة والذهب، نسبة الذهب فيها ٥٠٪ أو أقل أو أكثر . وبظهور الرومان كأقوى دولة في القرن الثالث قبل الميلاد استولوا على حضارة اليونان وسكوا النقود مقلدين، ثم انقسمت الامبراطورية الرومانية إلى شرقية عاصمتها القسطنطينية وغربية عاصمتها روما ، وكانت نقود الامبراطوريتين متشابهة في بداية الأمر .

ثم اخذت الامبراطورية البيزنطية تعتمد نهجا خاصا في سك نقودها ، وعموما ظل النمط اليوناني مسيطرا على النقود في اسيا الصغرى جميعها وبلاد الرافدين وايران والهند حتى تركستان الى ان اضمحل النفوذ اليوناني بعد ذلك.

وفي إيران التي كانت تحكمها الأسرة الساسانية في القرن الثالث الميلادي سك الساسانيون نقوداً فضية كانوا يتعاملون بها في وقت سك فيه البيزنطينيون المعاصرون لهم نقودهم من الذهب والنحاس.

وعرف العرب - كما سنفصل لاحقاً - النقود الساسانية والبيزنطية وتعاملوا بها في التجارة . وبعد بزوغ فجر الاسلام تم ادخال تعديلات على هذه النقود عبر عملية تطوير بدأت من عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- إلى عهد عبد الملك بن مروان الذي عرب النقود تعريباً نهائياً تخلصت معه من جميع المؤثرات والرواسب القديمة .وعلى الرغم من التطور في أشكال النقود والسياسات الخاصة بها عبر آلاف السنين إلا أن التطور في القرنين الماضيين أحدث انقلاباً في هذه المسيرة بظهور الأوراق النقدية التي تستند إلى غطاء الذهب ثم الأوراق والمعادن التي تستمد قيمتها من الصفة الالزامية للقانون .

وعرف الصينيون الاوراق النقدية في أوائل القرن التاسع الميلادي قبل أن يعرفها أي بلد آخر في العالم بحلول القرن السادس عشر. هذا فضلاً عن التطور الكبير الذي شهده القرن العشرون في إرساء قواعد النقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية وهي نقود مشتقة تقوم بدور كبير في المدفوعات المحلية والدولية وتمثل نسبة عالية من وسائل الدفع المتداولة . بل إن النظام الدولي ابتدع النقود الحسابية ، أي وحدات تسجل في كشوف تمثل حقوقاً لدول والتزامات على دول أخرى مثل ما استحدثه صندوق النقد الدولي من وحدات حقوق السحب الخاصة . وهي نقود ليس لها الشكل المادي المحسوس وإنما هي حقوق تنتقل من حساب دولة إلى حساب دولة أخرى على أوراق الدائنية والمديونية . وأدت بالفعل إلى زيادة حجم السيولة الدولية.





ويلزمنا سياق البحث أن نشير إلى نبذة مختصرة عن نشأة العمل المصرفي باعتباره مرتبطاً باستعمال النقود وسيطاً في المبادلات وتطورها . حيث دلت كتابات أثرية يرجع تاريخها إلى حضارة بابل على أن مزارعاً اقترض من كاهنة المعبد مقداراً من الفضة ليمول مشترياته من السمسم وأنه تعهد بدفع ما يعادل القيمة بالسمسم وقت حصاده لمن يحمل الوثيقة المعطاة منه على هيئة سند أذني . مما يعني أن السند كان قابلاً للتداول والانتقال . وبوجه عام يمكن القول أن الطابع الغالب على وظيفة المصارف في العصور القديمة هو أن المصرف كان يعتبر خزانة أمينة لإيداع النقود والأشياء الثمينة والمحصولات الزراعية . غير أن أول مصرف بمفهومه الشامل تأسس في مدينة البندقية عام ١١٥٧م . وانتقلت المصارف المنظمة في العصر الحديث إلى عالمنا العربي والإسلامي في عام ١٨٩٨م عندما أنشىء البنك الأهلي المصري برأس مال قدره خمسمائة ألف جنية استرليني .

وهكذا تدرجت البشرية عبر حقب وعهود طويلة في معرفتها لنظام النقود بين اتخاذ الحيوانات والمحاصيل نقوداً وانتهاءً بالنقود الحسابية في عصرنا الحديث . هذا ويعتبر بعض المؤرخين أن معرفة النقود وتطورها من أعظم الانجازات الإنسانية بعد معرفة الكتابة.

وبعد هذه الخلفية لنشأة النقود يمكن تعريف النقود ووظائفها كما يلي :

تعريف النقود:

أفضل تعريف للنقود هو أنها (أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة) . ومن هنا فإن شرط القبول العام قد يأتي بقوة العرف السائد أو بقوة القانون . كما لا يتحقق شرط القبول العام إلا اذا تعارف الأفراد على القيمة المعيارية لوحدة النقود . وما تمثله بالفعل في المجتمع .

وظائف النقود

ومن خلال متابعتنا لاستخدام النقود وتطورها يتضح أن هناك وظيفتين كانتا سبباً في وجود النقود وهما، أولاً : أن النقود وسيط للتبادل، وثانياً : مقياس للقيم وأداة لاختزانها ، ومع التطور الاقتصادي برزت وظيفة ثالثة هي: أن النقود وسيلة للمدفوعات المؤجلة. ونبين ذلك وفقاً للآتي :

١- النقود وسيط للتبادل :

مع اتساع التخصص وتقسيم العمل والإنتاج سهلت النقود للفرد أن يبيع إنتاجه الفائض مقابل وحدات نقدية، ويستخدم هذه الوحدات نفسها في شراء ما يلزمه من سلع وخدمات أخرى. ولم يكن للنقود أن تقوم بهذه الوظيفة إلا إذا توفرت لها صفة القبول والمقياس لقيم الأشياء .

٢- النقود مقياس للقيم وأداة لاختزانها :

اتخذت النقود مقياساً مشتركاً للقيمة باعتبارها وحدة معيارية تقاس بها تلك القيم، الأمر الذي كان له أثره الهام والمباشر في تسهيل عمليات التبادل . ولا تقتصر هذه الوظيفة على التبادل فقط . وإنما تعبر عن ملكية الناس وقيم الممتلكات .

وكما أسلفنا فإن اضطلاع النقود بهذه الوظيفة يقتضي توفر شرطين هما القبول العام وأن يتصف المقياس بالثبات شأنه شأن كل المقاييس في عالم الأوزان أو الأطوال أو المسافات .

٣- النقود وسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة :

نتج عن تطور النشاط الاقتصادي وجود معاملات يتم تسوية بعضها في حينها وأخرى في آجال مستقبلية وفي كل هذه الحالات فإن النقود هي الوسيلة لتسوية تلك المدفوعات المؤجلة باعتبارها وحدة للقياس تتصف بالقبول العام.

أنواع النقود :

يتفق معظم الاقتصاديين على أن التاريخ الاقتصادي عرف ثلاثة أنواع من النقود هي :

١- النقود السلعية

أشرنا إلى أن الإنسان استخدم أنواعاً لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل وفقاً لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعه . وهي تستمد قيمتها من الرغبة في حيازتها كسلعة نادرة . وعموماً فإن النقود السلعية هي التي تتساوى قيمتها كسلعة مع قيمتها كنقد .

وتدريجياً استخدم الإنسان بعض المعادن الرخيصة (حديد . نحاس . نيكل برونز) ثم المعادن النفيسة (فضة وذهب) حيث يطلق على النقود المصنوعة من الذهب المسكوكات الذهبية والمصنوعة من الفضة المسكوكات الفضية، وكانت هذه النقود تستخدم لسد حاجة التداول اليومية حتى بداية القرن الحالي حيث بدأ سعر النقود السلعية يختلف كمعدن عنه كنقد رافقه تحول في استخداماته السلعية المختلفة، ساعد في ذلك تدخل الحكومات لسك عملات معدنية من معادن أقل جودة تستمد قيمتها النقدية من القانون . وبذلك اختفت النقود السلعية المعدنية ذات التعادل بين القيمتين النقدية والسلعية .

٢- النقود الورقية

بعد اتساع نطاق التجارة وازدياد حجمها لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن لدى الصاغة والصيارفة وكان المودعون يحصلون على صكوك بقيمة ودائعهم . ومع مرور الزمن استطاع التاجر أن يقوم بتظهير الصكوك للتجار الأخرين . وانتشر هذا النوع من الصكوك بشكل واسع في أوروبا خلال القرن السادس عشر على يد رجل البنوك السويدي (بالستراخ) وخصوصاً بعد قيام مصرف (البندقية) إذ أن المجتمعات عندئذ كانت مقدمة على مرحلة نشطة من الانتاج والتبادل . ويتفق معظم المؤرخين على أن أول نقود ورقية عرفت بالمعنى الصحيح كأوراق بنكنوت ترجع إلى النصف الثاني من القرنالسابع عشر عند تأسيس بنك ستوكهلم في عام ١٦٥٦م. وبنك انجلترا في عام ١٦٩٤م . وإن كان قد ظهر قبل ذلك شكل من أشكال النقود الورقية لدى الصينيين في القرن التاسع الميلادي كما أسلفنا القول. ثم تلاها ظهور نقود ورقية مشابهة أصدرها الصيارفة في إيطاليا وهولندا ولندن. ويمكن القول إنه في أول مرحلة من مراحل تلك النقود الورقية كان التجار خوفا من السرقة - يحملون سندات تدل على ملكيتهم لثروات معينة و لم يكن هذا السند سوى بديل عن النقود المعدنية ووعد بالدفع بها . لذلك سميت الأوراق النقدية في هذه المرحلة بالنقود النائبة

ثم في مرحلة تالية أصبحت هذه السندات تقبل لذاتها في التعامل وتصدرها بيوت خاصة هي البنوك . وفي كلا المرحلتين كانت مغطاة بمعادن (ذهب أو فضة) تبلغ قيمتها ١٠٠٪ وفي مرحلة ثالثة لاحظت البنوك أن بعض حملة هذه الأوراق لا يتقدمون كلهم طالبين تحويلها إلى نقود معدنية

وتحت الرغبة في الربح وتلبية حاجة التجار المتزايدة إلى النقود بدأت البنوك في إصدار أوراق تتجاوز قيمة العملة المعدنية التي تحتفظ بها كغطاء ، ومن هنا بدأت تظهر النقود الورقية الائتمانية

التي لا تستند إلى غطاء معدني وإنما إلى ثقة المتعاملين. ومع اتساع نطاق العمليات تولت الحكومات حق اصدار هذه الأوراق وأسندت القيام بإصدارها إلى البنوك المركزية أو بنك الدولة وفرضت سعرها بالقانون فتحولت إلى نقود ورقية إلزامية.



وقد كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل وتغطى بمقدار قيمتها كاملة بالذهب وهو نظام اتخذته بريطانيا في عام ١٨١٦م بجعل القوة الشرائية لوحدة النقود مساوية لوزن معين من الذهب وبناء عليه تم تداول النقود في السوق الداخلية والخارجية . وقد ساد هذا النظام في غالبية الدول التي أخذت بقاعدة الذهب حتى القرن العشرين حينما انهارت هذه القاعدة مع الحرب العالمية الأولى عندما أدى تمويل الحرب إلى التضخم وإصدار كميات كبيرة من النقود الورقية وفضلاً عن انهيار الثقة بدأ الذهب يتحرك من دولة لأخرى وكانت النتيجة هي زعزعة الثقة في نظام الذهب مما أدى إلى انهياره واستعاضت الدول عنه بأنظمة نقدية مختلفة .

ولم تسترد الاوراق النقدية قابليتها للصرف بالذهب إلا لفترة قصيرة بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣١م . وقد اتبعت الولايات المتحدة نظاماً منذ عام ١٩٣٤م والتزمت بقبول الدولار مقابل الذهب بسعر ٣٥ دولاراً للأوقية .

واستمرت على هذا النظام حتى مارس ١٩٦٨م حيث بدأ رصيدها من الذهب في النفاد ففرضت نوعاً من الاتفاق مع دول أوروبا الغربي(باستثناء فرنسا) ينص على ألا تطلب البنوك المركزية في هذه الدول تحويل دولاراتها إلى ذهب . كما أن الولايات المتحدة لا تبيع الذهب للبنوك المركزية الموجودة خارج دول أوروبا الغربية إلا بعد إعطاء هذه البنوك للخزانة الأمريكية الضمان الكافي بأنها تستخدم الذهب لأغراض نقدية فقط . واستمر الوضع على هذا المنوال إ لى أن اتخذت الحكومة الأمريكية اجراءات في ١٥ أغسطس ١٩٧١ م تضمنت وقف تحويل الدولار إلى الذهب بالنسبة لأرصدة الحكومات والبنوك المركزية، وهكذا لم تعد النقود الورقية قابلة للصرف بالذهب.

٣- النقود المصرفية

وهي الأكثر انتشاراً في العصر الحديث . وتتمثل في نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية والتي يتم تداولها في سوق التعامل وفقاً لشيكات يتم تبادلها بين الأفراد والشركات . أي أنها التزام المصارف التجارية بدفع مبالغ معينة من النقود لصالح الأفراد أو الشركات وينشأ هذا الالتزام عن ايداع حقيقي لكمية من النقود القانونية أو السندات والأوراق التجارية وتستمد النقود المصرفية قوتها من قبولها في التعامل بوجه عام مما يجعلها ذات قوة إبراء إختيارية وليس إلزامية كالنقود القانونية . وليس للنقود المصرفية شكل مادي ملموس وتنتقل من حساب إلى حساب بواسطة الشيكات وأوامر التحويل المصرفي . ولا يعتبر الشيك في حد ذاته نقوداً مصرفية وإنما هو أداة لتداول هذا النوع من النقود.

كما أن هناك أداة أخرى تتوفر فيها الأركان، من قبول وتسديد الالتزامات والمتمثلة في البطاقات الائتمانية، وبطاقات الدفع حيث أن الفرد في الوقت الراهن لا يلزمه الأمر أن يحمل معه نقوداً وإنما يكفيه أن يقدم البطاقة الائتمانية أو المصرفية للبائع لتسديد قيمة مشترياته وأن هذه العملية قد أدت إلى زيادة حجم النقود والتبادل المالي دولياً.



الفصل الثاني

تطور النقود الاسلامية والعربية

تطور النقود الاسلامية والعربية

النقود في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين:

في الجاهلية وقبل بعثة الرسول (صلى عليه وسلم) كانت النقود عند العرب التي تكون أثمانا للمبيعات وقيماً للأعمال هي الذهب والفضة ، وكانت المسكوكات المتداولة في أرجاء شبه الجزيرة العربية القطع الذهبية البيزنطية (الدنانير) والدراهم الفضية الساسانية . وتشير الدراسات إلى أن كلمة دينار مشتقة من اللاتينية وكلمة درهم مشتقة من لفظ (الدراخما) الرومانية وكان أهل مكة يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم وهي الرطل ويساوي إثنتا عشرة أوقية .

والأوقية تساوي أربعون درهماً ، وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطاً إلا حبة ، ويزن أيضاً اثنتان وسبعين حبة شعير ، ولم يختلف المثقال منذ أن وضع في عهد الجاهلية أو الإسلام .
أقر الرسول (صلى الله عليه وسلم) بعد بعثته أهل مكة وفي رواية أهل المدينة على هذا النظام وفرضت زكاة الأموال على ذلك .
وسار على هذا النهج أبوبكر الصديق عند توليه الخلافة ، وفي عهد عمر بن الخطاب في السنة الثامنة عشرة من الهجرة ضرب رضى الله عنه الدراهم على نقش الكسروية (نسبة الى كسرى) وزاد في بعضها (الحمد لله) أو (رسول الله) أو (لا إله إلا الله وحده)

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان بعد الفتح العربي للامبراطورية الساسانية مباشرة وفي العام الحادي والثلاثين للهجرة تم ضرب نسخة عربية للدرهم المضروب في عهد يزدجرد آخر ملوك الساسانيين ونقشت عليه عبارة (الله أكبر) .قام عبد الله بن الزبير المناهض لعبد الملك بن مروان خامس خلفاء بني أمية بضرب الدراهم المستديرة بمكة عام ٦٠هـ ونقش على أحد الوجهين (محمد رسول الله)

النقود في العهد الأموي والعباسي:

وعلى الوجه الآخر (أمر الله بالوفاء والعدل) .
وبعد انتصار عبد الملك بن مروان على عبد الله بن الزبير في سنة ٧٣هـ ، شرع عبد الملك بن مروان ووزيره في إطار عملية تعريب وأسلمة المؤسسات في البلدان التي افتتحها المسلمون بإعادة ضرب المسكوكات البيزنطية التي كانت تحمل صوراً للانسان .
وكان ميلاد الدينار الذهبي ذو الطابع الاسلامي في عام ٧٧هـ حيث خلا من صور وأسماء الحكام ، وحمل عبارة التوحيد (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وأضيفت عبارة (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) وعلى الوجه الأخر كتب (الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد)



ويعتبر الباحثون أن عبد الملك بن مروان هو أول من أوجد النقد القومي العربي للدولة الاسلامية حيث أبطل التعامل بالنقود الرومية والفارسية

وأن عمله بقي لأنه قام على أساس علمي واهتمام ورعاية من الدولة بمعاقبة كل من يعبث بالعملة وتنافس الولاة في بلوغ أرفع درجات الجودة في ضرب العملة الأمر الذي أدى إلى القضاء على ألوان الغش والفساد ومهد السبيل إلى الإصلاح النقدي والاقتصادي .

حافظ الدينار الأموي المضروب من الذهب الخالص والفضة الخالصة بوزن ٢,٩٧ جرام على شكله طوال العهد الأموي وعلى الرغم من أنه لم يكن يحمل اسم مكان الضرب إلا نادراً ولا يحمل اسم أحد إلا أنه يمكن نسبته إلى حاكم معين حسب تاريخه .

وكانت الدراهم الأموية تضرب في نحو ثمانين داراً للضرب تمتد من مقاطعة السند شرقاً إلى الأندلس غرباً ومن خراسان شمالاً إلى عمان جنوباً ،

وتصدر الدنانير والدراهم عن الخليفة والحكومة المركزية ويسمح للإمارات المحلية بإصدار مسكوكات نحاسية (فلوس) ضمن المناطق الخاضعة لها لتسهيل المشتريات الصغيرة التي لا تناسبها الدنانير والدراهم لعلو قيمتها نسبياً .

عند سقوط الدولة الأموية في يد العباسيين عام ١٣٢هـ / ٧٥٠م بقيت النقود على ما كانت عليه أيام الدولة الأموية . حيث احتفظ العباسيون بالكتابات الموجودة على الدنانير والدراهم لكنهم استحدثوا لاحقاً كتابة اسم الخليفة تحت عبارة التوحيد لأول مرة . كما أن النقوش الدائرية أصبحت أقل مما كانت عليه في عهد الأمويين .

ومن أمثلة ذلك العملة التي سكت في عهد الخليفة هارون الرشيد التي نقش على وجهها (لا إله إلا اللهّ وحده لا شريك له) وفي هامش الوجه (محمد رسول اللهّ أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) وعلى الظهر كتب (محمد رسول اللهّ) وفي هامش الظهر كتب (بسم اللهّ. ضرب هذا الدينار سنة سبع وخمسين ومئة) . وقد أضاف هارون الرشيد حرف (الهاء) تحت اسم اللهّ للدلالة على اسمه .

وفي نموذج نقدي أخر من العهد العباسي ورد على الوجه (لا إله إلا اللهّ وحده لا شريك له) . وأضيف (أبو الفضل بن أمير المؤمنين) وكان على الوجه هامشان الأول كتب فيه (للهّ الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر اللهّ) . وكتب على الثاني (بسم اللهّ. ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة). أما الظهر فقد كتب عليه
(محمد رسول اللهّ. الراضي باللهّ) وفي هامش الظهر (محمد رسول اللهّ أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون). ويمكن القول عموماً إن الدينار والدرهم العباسيين شهدا تغيرات أخرى تدريجياً أهمها :

- ظهور أسماء الخلفاء أو ألقابهم على الدنانير والدراهم وبدأ ظهور كلمة (الخليفة) في عهد الرشيد عام ١٧٠هـ

- ظهور أسماء أولياء العهد - لدى - بعض الخلفاء العباسيين بعد المعتصم كما فعل المتوكل على اللهّ إذ وضع لقب (المعتز باللهّ) منذ سنة ٢٤١هـ على الدنانير والدراهم المضروبة في مرو

- ظهور أسماء الولاة لأول مرة بظهور اسم (علي) بن سليمان بن علي والي مصر على الدنانير والدراهم في عام ١٧٠هـ ثم توالى ذكر أسماء ولاة مصر مع أسماء بعض عمال الخراج . وظهرت أسماء ولاة آخرين في عهد المعتمد والمعتضد والمقتدر.

- ظهور أسماء الوزراء لأول مرة على الدنانير حينما ورد اسم الوزير جعفر بن يحي البرمكي في عام ١٧٦هـ وفي عهد المأمون ظهر اسم الفضل بن سهل بلقبه (ذو الرياستين) منذ عام ١٩٨م على الدنانير المضروبة بمصر مع اسم الوالي (المطلب).



النقود في دويلات ما بعد العهد العباسي:






بدأ العباسيون يواجهون تحديات كبيرة أبرزها عندما أقام الطولونيون حكومة تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية في مصر وغرب سوريا في عام ٢٦٥هـ . وقام الحاكم الطولوني الثاني خمروية بن أحمد بضرب دينار في شمال سوريا عام ٢٧٥هـ وكتب اسمه تحت اسم الخليفة المعتمد ويلاحظ أن النقود الطولونية كبيرة الشبه بالنقود العباسية خصوصاً أنها سكت تحت إشراف الخلافة العباسية نفسها ولكن الزيادةالتي طرأت في عهد الطولونيين هي كتابة اسم حاكم مصر مع اسم الخليفة العباسي . والنقود الطولونية تحمل على الوجه (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)

و(المفوض إلى الله (الخليفة) وفي هامش الوجه

(محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون)

وعلى الظهر كتب

(الله محمد رسول الله) المعتمد على الله أحمد بن طولون) وكذلك كان حال النقود في الدويلات الأخرى التي ظهرت في أواخر العهد العباسي وهي الإخشيدية والبويهية والحمدانية.

شهد العالم الاسلامي تشتتاً كبيراً بحلول منتصف القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي ونتج عن ذلك قيام سلسلة من الحكام بضرب المسكوكات الخاصة بهم . وتميز العهد الفاطمي بازدياد النقود والزخارف التي ظهرت عليها . ومعظمها مسكوكة من الذهب والفضة ونظراً لأن الدولة الفاطمية استمرت فترة طويلة من عام ٢٩٧هـ إلى سقوطها في عام ٥٦٧هـ فإنها شهدت تنوعاً عظيماً في نقودها - ومن غرائب ما يشار إليه أن الدولة الفاطمية في عهد الحاكم بأمر الله وجدت نفسها محتاجة إلى المال وفي ظل عدم توفر معدني الذهب والفضة آنذاك عمدت إلى إصدار نقود زجاجية - تعتبر الأولى من نوعها في التاريخ - استمرت متداولة إلى أن ألغتها الدولة الأيوبية في عهد الناصر صلاح الدين .

وفي بعض نماذج النقود الفاطمية يظهر على الوجه (محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) . و(عليّ أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين) . و (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وعلى ظهر القطعة (المنتصر بالله أمير المؤمنين)

و (دعا الإمام معد لتوحيد الاله الصمد) .







أما العهد الأيوبي فقد غلب على نقوده النقود المسكوكة من النحاس لنقص معدني الذهب والفضة وهناك كثير من أوجه الشبه بين العملتين الفاطمية والأيوبية فيما يتعلق بالدوائر المثبتة في وسط القطع النقدية . وكانت على الدراهم الفضية المضروبة بحلب نجمة سداسية في الوسط أما الدراهم التي تضرب بدمشق فيتوسطها شكل (المربع) ومن نماذج العملة الأيوبية التي سكت في حلب ودمشق . قطع مكتوب على الوجه داخل النجمة السداسية (الامام الناصر لدين اللّه أمير المؤمنين) . وفي الهامش (لا إله إلا اللّه محمد رسول اللّه) وعلى الظهر داخل النجمة السداسية أيضاً كتب (الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب) . وفي الهامش مكتوب (ضرب بحلب سنة ثمانين وخمسمائة).





تطور النقود الإسلامية والعربية



النقود في العهد العثماني:

تميزت النقود العثمانية في بداياتها بالبساطة ، وسكت من الفضة والنحاس ، وأول من سك النقود من الذهب السلطان محمد الفاتح في القسطنطينية عام ٨٨٢هـ

وحدث بعد ذلك تنوع كبير في النقود العثمانية من حيث الشكل والحجم والسمك والمأثورات وميزها إبداع الخطاطين في كتابة اسم السلطان واسم ابيه حتى غدت وكأنها توثيق لمراحل تطور الخط العربي واختفت كذلك الآيات القرآنية وحل محلها عبارات التفخيم للسلاطين وتحمل النقود العثمانية أسماء مدن كثيرة ومن النماذج النقدية العثمانية قطع تحمل على وجهها (السلطان سليمان بن سليم خان عز نصره . ضرب في ....) و (ضارب النصر صاحب العز والنصر في البر والبحر) وكانت الخلافة العثمانية قد بلغت أوجها في عهد السلطان سليم (٩١٨- ٩٢٦هـ/ ١٥١٢ - ١٥٢٠م) بسيطرتها على جنوب شرقي أوروبا وغربي الأناضول ومصر وسورية وشمال أفريقيا والعراق واليمن والحجاز .

وقد طور العثمانيون في ذلك الوقت قدراتهم في سك العملات وضربوا عدداً متنوعاً من المسكوكات الذهبية تميزت بإدخال التوقيع الشخصي للسلطان على أن أبرز تحول في هذا المجال حدث في عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٢٥٥-١٢٧٧هـ / ١٨٣٩-١٨٦١م) حينما انتقل سك العملة من صورته اليدوية إلى الانتاج بالآله بعد أن تم تركيب آلات ضرب المسكوكات المصنوعة في أوروبا وفي كل من القاهرة والقسطنطينية .

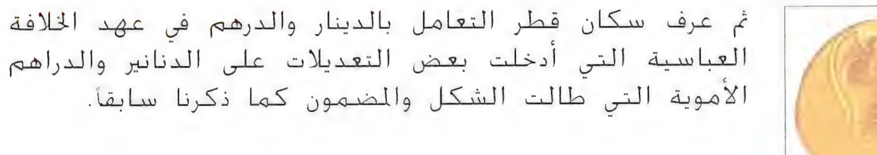
وأنتجت هذه الآلات مسكوكات حديثة ذات نمط أوروبي وفي عام ١٨٤٤م أدخلت الأمبراطورية العثمانية نظاماً جديداً للعملة الفضية بالريال المجيدي وبعملات معدنية من فئات أقل . تحول لاحقاً هذا النظام في القرن التاسع عشر إلى الجنيه والتي كانت تعادل ٤,٤ دولارات ذهبية وقسم الجنية إلى ١٠٠ قرش وأصبح الريال المجيدي يعادل ٢٠ قرشاً . ولما كانت أقاليم السلطنة العثمانية تشهد التداول بمختلف أنواع العملات فقد لعب (القرش) دوراً هاماً إذ كان يمثل وحدة تتحدد بها قيمة كل من تلك العملات المتداولة وأهمها العملات الهندية والفارسية والنمساوية والفرنك الفرنسي وغيرها.

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى قامت الخلافة العثمانية بطبع الأوراق النقدية إلى جانب النقود المعدنية الذهبية والفضية . ومع هزيمتها في هذه الحرب انحسر الوجود العثماني وبدأت تتلاشى النقود التركية بعد أن دخلت الدول العربية والإسلامية واقعاً جديداً دانت فيه لسيطرة الاستعمار الانجليزي والفرنسي ومن ثم تنوع النظام النقدي واختلفت النقود باختلاف هذه الدول .

الفصل الثالث

تطور النقود في قطر

تطور النقود في قطر





تتفق قطر في الملامح العامة لتطوراتها النقدية مع تلك التي شهدتها دول منطقة الخليج العربي ذات التاريخ والحضارة المشتركة . حيث عرف الإنسان الأول على أرض قطر نظام المقايضة كصورة أولى من صور المبادلة فرضتها البيئة الاقتصادية البسيطة .
استخدم فيها بغرض التبادل العديدً من السلع والمواد ولبث نظام المقايضة عهوداً طويلة حتى القرن السادس قبل الميلاد حيث استخدمت بالخليج المسكوكات الذهبية والفضية الفارسية . كما انتشرت فيما بعد في القرن الرابع قبل الميلاد العملة الفضية التي تحمل صورة الاسكندر الأكبر إلى جانب العملات الرومانية والساسانية .
واستمر الحال كذلك حتى القرن السابع الميلادي بدخول أهل قطر في الدين الإسلامي تلبية لدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم وكان التداول آنذاك يتم بالدنانير الذهبية البيزنطية والدراهم الفضية الساسانية وفرضت زكاة الأموال عليها.

واستخدم سكان قطر خلال العصور اللاحقة للخلافة الإسلامية مختلف المسكوكات النقدية المتداولة . حيث برز للوجود لأول مرة الدينار الذهبي الأموي في عام ٧٧هـ في عهد عبد الملك بن مروان الذي أبطل التعامل بالنقود الرومية والفارسية . واستمر الدينار في التداول محافظاً على شكله طوال العهد الأموي



ثم عرف سكان قطر التعامل بالدينار والدرهم في عهد الخلافة العباسية التي أدخلت بعض التعديلات على الدنانير والدراهم الأموية التي طالت الشكل والمضمون كما ذكرنا سابقاً.



وهكذا استمرت الخلافة الاسلامية أزماناً عديدة وتنوعت العملات والمسكوكات فيها بتنوع الحكام وآخرها الخلافة العثمانية التي انهارت إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى وكان القطريون يستخدمون العملات التركية وأخرها الريال المجيدي الذي اعتمدته الخلافة العثمانية للتداول منذ عام ١٨٤٤م ضمن نظام جديد حل محل العملة الفضية السابقة . وفي القرن الثامن عشر مع تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية التي نشأت بين قطر والعديد من الدول ومع ازدهار النشاط التجاري في منطقة الخليج وخصوصاً التجارة البحرية كان طبيعياً أن تشهد أسواق قطر مثل العديد من دول المنطقة تداول عملات أوربية أخرى إضافة إلى تداول العملة العثمانية

فكان الجنية الاسترليني الذهبي وريال ماريا تيريزا الفضي والروبية الهندية الفضية .
مما أدى إلى تعزيز العلاقات التجارية بين قطر والبلدان المصدرة لهذه العملات وعلى وجه الخصوص الهند التي كانت تربطها بالمنطقة علاقات تجارية وثيقة جداً لقربها للمنطقة وللمبادلات التجارية الواسعة معها وعلى رأسها تجارة اللؤلؤ.


من مجموعة الروبية الثانية : الأعلى روبية واحدة والاسفل نصف روبية

وقد كان وزن العملة النمساوية الدقيقة وصياغتها الجميلة والجذابة سبباً في قبول الناس لها واستخدامها على نحو واسع آنذاك.
أما الروبية الهندية التي كانت العملة القانونية في الهند منذ عام١٨١٨ م فكانت مسكوكة بعيار (١٨٠) قيراطاً من الفضة وتم تداولها في قطر والخليج ولكنها بفعل الترتيبات المالية البريطانية النابعة من الهيمنة


(بيزة) صكت عام ١٣٠٤هـ


من مجموعة الروبية الثانية

في هذه الفترة من تاريخ قطر شهدت الروبية الهندية وريال ماريا تيريزا صعوداً كبيراً واستخداماً على نطاق واسع . وظلت العملة النمساوية (الطالر) المسكوكة بالنمسا منذ عام ١٧٨٠م بعيار (٤٣٣,١٣٦٣) قيراطاً من الفضة مستخدمة في قطر منذ أوائل القرن التاسع عشر كوسيلة مبادلة رئيسية حتى مطلع القرن العشرين حينما حلت الروبية الهندية مكانها في التداول

الاستعمارية على المنطقة العربية مع بداية القرن العشرين شهدت توسعاً أكبر في التداول وأصبحت العملة الرئيسية في قطر ومعظم أقطار الخليج ساعدها في ذلك هزيمة الخلافة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتلاشي وجودها ونقودها.
أدى الانتداب البريطاني على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى إلى ربط منطقة الخليج اقتصادياً مع الهند التي كانت هي الأخرى تحت السيطرة البريطانية


من مجموعة الروبية الثالثة


الريال النمساوي

ولعبت شركة الهند الشرقية التي تحولت إلى شركة الهند البريطانية وهي شركة بريطانية تم تأسيسها في الهند دوراً حيوياً في تنشيط التجارة البحرية مما أدى إلى ازدهار الحركة والنشاط البحري لأبناء منطقة الخليج . وتوسع النشاط التجاري لسكان قطر مع الهند . واخذ تجار قطر يجلبون البضاعة من موانىء الهند إلى المنطقة ويبيعون اللؤلؤ في الأسواق الهندية وهو ما عزز من اعتماد الروبية الهندية كأداة للتبادل وأخذت بدورها في الانتشار في المنطقة ساعدها على ذلك افتتاح فرع لشركة الهند البريطانية بمنطقة الخليج .


صورة من مجموعة الروبية - فئة (بيزة)

وعامل آخر تمثل في امتناع تجار الهند في تلك الفترة عن دفع قيمة اللؤلؤ بالذهب بعد أن سجل ارتفاعاً في قيمته وآثروا ادخاره ودفع الثمن بالروبية الهندية التي قبلها تجار قطر والمنطقة أداة للتبادل وكانت تتخذ شكل نقود معدنية وورقية وبهذا كانت أول عملة ورقية تدخل المنطقة.

كانت الروبية الهندية حرة قابلة للتحويل إلى عملات أجنبية . وكان الخليج في هذه الفترة مسرحاً نشطاً للتعامل في الذهب . وقد اعتاد المهربون على تهريب الذهب إلى الهند ومن ثم تهريب الروبيات الهندية إلى بلادهم بهدف تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى أثمن قيمة لغرض استعمالها في شراء الذهب ورغم أن تحويل الروبيات إلى عملات أجنبية يجري على أساس خصم معين إلا أن الأرباح التي كان المهربون يحصلون عليها نتيجة بيعهم للذهب كانت تفوق نسبة الخصم كثيراً وكانت عمليات التهريب هذه محدودة حتى عام ١٩٥٦م . إلا أن مقدار المبالغ من الروبيات المحولة إلى عملات أجنبية زاد زيادة كبيرة في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨م مما أدى إلى تدهور مقادير الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى بنك الاحتياط الهندي .



خمس روبيات - اصدار ١٩٢٠



- فئة ٥ روبيات - اصدار ٢٢ اكتوبر ١٩١٣

لذا فقد عمدت حكومة الهند في مايو ١٩٥٩م إلى إصدار عملة محددة للاستعمال في أقطار الخليج العربي سميت(بروبية الخليج) . وقد كانت هذه الروبية معادلة تماماً في محتواها الذهبي للروبية الهندية الاعتيادية المتداولة في الهند والتي كانت مساوية لـ(٠,١٨٦٦٢١) غراماً من الذهب الخالص أي (١٣,٣ روبية لكل جنية استرليني واحد) إلا أن الروبية الخليجية اختلفت عن الروبية الهندية الاعتيادية من حيث لونها وأنها تتميز بوجود حرف (Z) قبل رقمها المسلسل كما أنها من مطلوبات فرع بنك الاحتياط الهندي في بومبي فقط

وقد اشترطت الحكومة الهندية تحويل جميع الروبيات المتداولة خارج الهند إلى جنيهات استرلينية خلال فترة ستة أسابيع في الفترة ما بين مايو ويونيو ١٩٥٩ . ولم يكن بالإمكان الحصول على روبية الخليج إلا عن طريق بنك الاحتياط الهندي وليس عن طريق بيع الذهب في الهند. ومع أن روبية الخليج لها نفس سعر التعادل تجاه الاسترليني كما للروبية الهندية إلا أنها لم تكن عملة قانونية قابلة للتداول في الهند نفسها وقد أثارت هذه المسألة عدم رضا تجار الخليج وبدأ التخلص التدريجي من روبية الخليج الهندية حيث استمرت روبية الخليج بعد اصدارها في التداول في قطر وبعض دول الخليج فترة زمنية تتراوح بين ٦ إلى ٧ سنوات



روبيتان - اصدار ١٩٤٣



روبية واحدة - اصدار ١٩٤٠









روبيات - اصدار ١٩٣٥

خمس روبيات - اصدار ١٩٣٥



روبية - اصدار ١٩٣٨



عشرة دنانير (الأصدار الأول) ١٩٦١/٤/١

كانت دولة الكويت أول دولة خليجية تتخلى عن الروبية الهندية وتصدر عملتها الخاصة بها في ١٩٦١م وهي (الدينار الكويتي) الذي أصبح العملة القانونية في البلاد وتم ربطه بالجنية الاسترليني بسعر تعادل مساو لدينار واحد أي بقيمة ذهبية مساوية لـ ٢,٤٨٨٢٨ غراماً من الذهب الخالص وأنشأت مجلساً للنقد بغرض إصدار وتحويل العملة الجديدة وفرض على المجلس أن يحتفظ بغطاء العملة بنسبة ١٠٠٪ من الذهب وسندات دولارية واسترلينية

وقد تم في الفترة ما بين ١٩٦١/٤/١م و ١٩٦١/٥/١٧م استبدال ما مجموعه ٣٤١,٩ مليون روبية (تعادل ٧٢,٧ مليون دولار) سلمت إلى بنك الاحتياط الهندي بهدف تحويلها إلى جنيهات استرلينية وقد تبعت البحرين الخطوة الكويتية في إصدار عملة خاصة بها في عام ١٩٦٥م وهو (الدينار البحريني) وجعلته مساوياً لـ(١٥) شلناً وكانت تعادل آنذاك عشر روبيات هندية . أما قيمته الذهبية فقد حددت بـ(١,٨٦٦٢١) غراماً من الذهب الخالص وأنشأت البحرين مجلس نقد على غرار ما فعلت الكويت من ناحية المهام والغطاء النقدي


الدينار البحريني الصادر في عام ١٩٦٥م



كان سكان قطر في هذه الفترة يتعاملون بروبية الخليج الهندية لكنهم تداولوا أيضاً بعض العملات الأخرى المتداولة في المنطقة مثل العملة البرغشية العمانية والعملة السعودية العمانية والعملة الفارسية والعملة النقدية السعودية التي صدرت عام ١٩٢٧م (الريال السعودي الفضي)، وظلت قطر مثل بعض دول الخليج الأخرى تترقب الفرصة لإصدار عملة جديدة خاصة بها ساعد على ذلك وجود تجارب سابقة في منطقة الخليج بشأن اصدار عملات خاصة بها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين















الدينار البحريني الصادر في عام ١٩٦٥م















العملة البرغشية العمانية السعيدية والعملة السعودية الصادرة في عام ١٩٢٧ أو ما قبلها التي تم تداولها في قطر

تطور النقود في قطر

إضافة إلى حدوث أمر مهم أخر حينما أقدمت الهند في عام ١٩٦٦ م على تخفيض قيمة الروبية الهندية بنسبة ٣٥٪ في خطوة تعكس سيطرتها على السياسة النقدية في الخليج . فاضطرت المصارف في منطقة الخليج في إثرها إغلاق أبوابها حتى يتم الاستيضاح عم إذا كان هذا التخفيض يقتصر على الروبية المعمول بها في الهند أم يشمل روبية الخليج أيضاًوجاء الرد بعد عشرة أيام بأن التخفيض يشمل روبية الخليج الهندية الأمر الذي سبب أضراراً مادية لكل دول الخليج التي كانت تستخدم هذه الروبية كعملة لها . وقدرت مصادر في وقتها أن مقدار الروبيات الخليجية الموجودة لدى البنوك العاملة في الخليج بلغت (١٤) مليون جنية استرليني مما اضطر بعض دول الخليج إلى اتخاذ إجراءات إزاء الوضع المترتب على استخدام الروبية الخليجية.

عقدت حكومة قطر والبحرين ودبي وأبوظبي العزم على إصدار عملة جديدة باسم (ريال الخليج) وتم توقيع اتفاقية في عام ١٩٦٥ م على إنشاء هيئة نقد ا لخليج العربي بينما استمر استخدام روبية الخليج إلى جانب بعض العملات الأخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك.



عملة قطر ودبي عام (١٩٦٦)

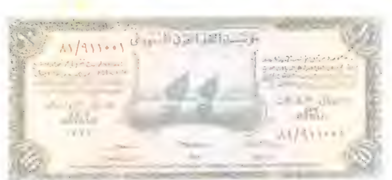
ونسبة لتأخر تنفيذ اتفاقية عملة الخليج قررت حكومة قطر ودبي إقامة(مجلس نقد قطر ودبي) عهدتا إليه بإصدار عملة جديدة أسمياها (ريال قطر ودبي) دخلت التداول في سبتمبر ١٩٦٦ م . وتم تحديد سعر تعادل الريال الجديد آنذاك بـ (١٣،٣٣) ريالاً لكل جنية استرليني وقوة شراء تعادل (٠،١٨٦٦٢١) من الذهب الخالص . وتم اختيار دبي مقراً لمجلس النقد الجديد حيث عمل بنك دبي الوطني كوكيل له.

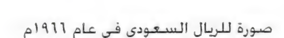


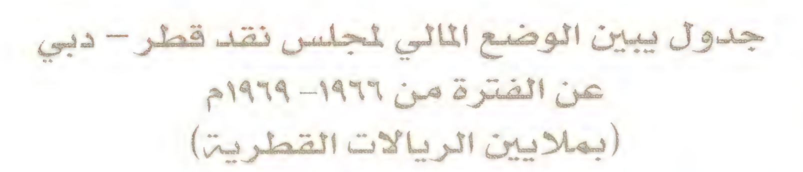
عملة قطر ودبي عام (١٩٦٦)




وإلى حين صدور العملة الجديدة التي كلفت شركة بريطانية بطباعتها تم الاتفاق بين الإمارتين على احلال الريال السعودي محل روبية الخليج الهندية حيث استمر ذلك ستة أشهر تم سحبه من التداول وصدر ريال قطر ودبي بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٦٦



صورة للريال السعودي في عام ١٩٦٦م



جدول يبين الوضع المالي لمجلس نقد قطر - دبي عن الفترة من ١٩٦٦- ١٩٦٩م (بملايين الريالات القطرية)

الوضع النقدي/ السنة	١٩٦٦م	١٩٦٧م	١٩٦٨م	١٩٦٩م
موجودات أجنبية ٣٤,٣	٢٤,٣	٥٢,٣	٦٥,٤	٧٥,٥
النقد الاحتياطي	٣٤,٢	٥٢,٣	٥٨,٦	٦١,٢
عملة خارج البنوك	٢٤,٧	٤٦,٥	٥٠,٩	٥١,٥
ودائع حكومية	١,٠	-	-	-
حسابات رأس المال	٠,١	١,٠	٨,٣	١٥,٣
فقرات أخرى (صافية)	- ١,٠	- ٠,٩	- ١,٥	-

واستمر تداول هذه العملة الجديدة في قطر ودبي وأصبحت مقبولة في معظم الإمارات الشمالية حتى قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وانضمام دبي إليها حيث أصدرت عملة جديدة لها عام ١٩٧٣م وهي درهم الإمارات . وهو ما اقتضى تصفية مجلس نقد قطر ودبي وتحويل موجوداته ومطلوباته لمؤسسة النقد القطري التي صدر قانون بإنشائها بموجب أحكام القانون رقم (٧) الصادر في ١٩ يونيو ١٩٧٣م والتي أصدرت لأول مرة عملة قطرية وطنية وحدتها الريال القطري.





أول عملة قطرية صادرة في يونيو ١٩٧٣م

تطور النقود في قطر









أول عملة قطرية صادرة في يونيو ١٩٧٣م

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن التطورات النقدية التي شهدتها دولة قطر خلال هذه الفترة وبلغت ذروتها بإنشاء مؤسسة النقد القطري جاءت متأثرة كما في دول الخليج الأخرى ببعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي سادت المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين .

وعلى وجه التحديد تبعية دولة قطر للنفوذ البريطاني حتى عام ١٩٧١م وحصولها على الاستقلال في هذا التاريخ وقبل ذلك بدء تصدير النفط اعتباراً من ديسمبر ١٩٤٩م مما ترتب عليه بعض النتائج نذكر منها.

- أن العملات التي تم تداولها في البلاد كما أشرنا سابقاً كانت عملات المنطقة الاسترلينية كالروبية الهندية وروبية الخليج إلى أن تم تداول ريال قطر ودبي.

- أن النشاط المصرفي بالبلاد ابتدرته البنوك التجارية ذات الجنسية البريطانية حيث تأسس عام ١٩٥٠م البنك الشرقي كفرع لبنك تشارتر البريطاني بعد شهور قليلة من تصدير أول شحنة من النفط فكان البنك الوحيد في قطر وانيطت به مهمة القيام ببنك الحكومة . تلاه قيام البنك البريطاني للشرق الأوسط عام ١٩٥٤م .

- بعد حصول دولة قطر على استقلالها عن بريطانيا في سبتمبر ١٩٧١ دخلت مرحلة جديدة بدأت فيها تغييرات جوهرية أبرزها الانضمام إلى اتفاقية صندوق النقد الدولي في الثامن من سبتمبر ١٩٧٢م . وإقرار وزارة المالية والبترول في عام ١٩٧٢م اتفاقية جميعة البنوك التجاريه العاملة في قطر والرامية إلى تنظيم أعمال البنوك وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار الفائدة.



الفصل الرابع

إنشاء مؤسسة النقد القطري ومصرف قطر المركزي ودورهما في السياسة النقدية

إنشاء مؤسسة النقد القطري ومصرف قطر المركزي ودورهما في السياسة النقدية

أولاً : مؤسسة النقد القطري :

يعتبر صدور القانون رقم (٧) لعام ١٩٧٣م بإنشاء مؤسسة النقد القطري من العلامات المهمة في تاريخ النقود والمصارف في دولة قطر

حيث حدد أهدافها بتولي مهام البنك المركزي وأبرزها إصدار النقد وتنظيمه بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره وقابلية تحويله إلى العملات الأجنبية .

وفي ضوء هذه المعطيات الجديدة تم سحب ريال قطر ودبي من التداول ليحل محله الريال القطري كأول عملة قطرية وطنية بنفس القيمة الذهبية للعملة السابقة وهي ٠,١٨٦٦٢١ جرام من الذهب ، وقد اتبعت مؤسسة النقد القطري منذ إنشائها أساليب ربط متعددة لسعر صرف الريال القطري

فصدر المرسوم رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤م الذي أبقى على ربط الريال القطري بالدولار . وفي عام ١٩٧٥م صدر المرسوم رقم ٦٠ الذي تم بموجبه تحديد سعر الريال بـ ٠,٢١ من وحدات حقوق السحب الخاصة أو ما يعادل ٤,٧٦١٩ ريال لكل وحدة .

على أن يحدد سعر التعادل مع الدولار على أساس تعادله مع وحدات السحب الخاصة كما يحددها صندوق النقد الدولي . ومع انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية منذ عام ١٩٧٦م قامت مؤسسة النقد القطري برفع قيمة الريال عدة مرات مقابل الدولار إلى أن وصل في عام ١٩٨٠م إلى مستوى ٣,٦٤ ريال لكل دولار . ولكنها حافظت بعد ذلك على علاقة التعادل بين الريال القطري والدولار عند هذا المستوى بعد أن عاد سعر صرف الدولار إلى الارتفاع ثانية منذ عام ١٩٨١م.

وفيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة فقد انتهجت مؤسسة النقد القطري سياسة ثابتة ، حيث ظلت المعدلات ثابتة في الفترة بين عامي ١٩٧٩م و ١٩٩٠م وتتراوح ما بين ٥ - ٧ ٪ للودائع الآجلة ، و ٧- ٩,٥٪ للتسهيلات الائتمانية وبالنظر إلى ارتباط سعر صرف الريال القطري بالدولار بعلاقة ثابتة فإن













الاصدار الثاني للريال عام ١٩٨١م

التغيرات في معدلات الفائدة على الدولار أجبرت المؤسسة في عام ١٩٩٠م على اتباع سياسة الفائدة المرنة لتكون أكثر اتساقاً ومرونةً مع الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية .

كما فرضت مؤسسة النقد القطري على البنوك العاملة في البلاد الاحتفاظ لديها باحتياطي إلزامي بلغت نسبته ١,٥٪ من إجمالي ودائع التوفير بالريال ، و٤,٥٪ من ودائع تحت الطلب بالريال ، و ٥٪ من الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية و٣,٥٪ من ودائع التوفير بالعملات الأجنبية . وظل هذا النظام سارياً حتى عام ١٩٩٤م .

وبتاريخ ٥مايو ١٩٨١ قامت مؤسسة النقد القطري بطرح الإصدار الثاني من عملة النقد القطري للتداول وهي بنفس الفئات التي حددها القانون رقم (٧) لعام ١٩٧٣م ومع تدهور أسعار النفط في عام ١٩٨٦م وما أحدثه من تأثيرات سلبية على النظام المصرفي في البلاد تم تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع المصرفية وأخذت هذه اللجنة على عاتقها وضع قانون جديد يكفل سلامة النظام المصرفي واستقراره وتلافي السلبيات وتمخض عمل هذه اللجنة عن تعيين محافظ ونائب محافظ لمؤسسة النقد القطري في عام ١٩٩٠م.

ثانياً : مصرف قطر المركزي :

شهد عام ١٩٩٣م أبرز علامات مسيرة النقود والمصارف في قطر بصدور القانون رقم ١٥ لعام ١٩٩٣م بإنشاء مصرف قطر المركزي ليحل محل مؤسسة النقد القطري ويضطلع بموجب هذا القانون بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والعمل على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة و حددت أهدافه كما يلي :

- توجيه السياسة النقدية والائتمان المصرفي بما يحقق أهداف السياسةالاقتصادية للدولة.
- ممارسة امتياز إصدار النقد وتداوله.
- العمل على استقرار قيمة النقد وحرية تحويله إلى العملات الأخرى.
- تنظيم ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وفقا لأحكام القانون.
- القيام بوظيفة مصرف الحكومة ضمن الحدود المنصوص في القانون.
- العمل كمصرف للبنوك العاملة في الدولة.
- حفظ وتشغيل الأموال الاحتياطية المرصودة لتغطية النقد.





أهداف السياسة النقدية :

وعلى صعيد السياسة النقدية حدد المصرف أهدافه بالعمل على ثبات قيمة الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي وتحقيق استقرار مستويات الأسعار المحلية لتكون أقل من التضخم العالمي . وتحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي المحلي .

ولتحقيق أهداف سياسته النقدية عمل المصرف من خلال الأدوات المتاحة وهي تحديد سعر صرف الريال القطري مع الدولار . والتحكم في سعر الفائدة على الريال . وتحديد متطلبات الاحتياطي النقدي وعمليات خصم الأوراق المالية للبنوك وعمليات (الريبو) المتمثلة في إعادة شراء السندات الحكومية لفترات قصيرة . وبينما كان المصرف يتحكم في معدلات الفائدة على الريال مباشرة عن طريق تغيير تلك المعدلات بين وقت وآخر فإنه قد تحول عن هذه السياسة وأطلق للبنوك حرية تحديد تلك المعدلات بشكل تدريجي .

تحرير أسعار الفائدة:

هذا التحرير لسعر الفائدة في السوق القطرية بدأ بخطوة تمهيدية أطلق من خلالها سعر الفائدة على الائتمان في مطلع شهر أغسطس عام ١٩٩٥م . وكان لهذا القرار أثره في رفع أسعار الفائدة على القروض في ظل تنامي الطلب على الائتمان وخصوصاً من جانب القطاع الحكومي والعام.

وجاء التحرير الجزئي لأسعار الفائدة على الودائع التي تزيد آجالها عن ١٥ شهراً في منتصف أبريل ١٩٩٨م كخطوة ثانية في هذا المجال . مما كان له أكبر الأثر في توفير مصادر تمويل متوسطة الأجل للبنوك التجارية بلغت قيمتها التقريبية نحو ١,٥ مليار ريال تقريباً . حيث ارتفعت أرصدة الودائع لأجل يزيد عن سنة من نحو ٠,١ مليار ريال في نهاية ديسمبر١٩٩٧م لتصل إلى نحو ١٣٥٣ مليون ريال نهاية ديسمبر ١٩٩٨م .





اتخذ المصرف المركزي خطوته الثالثة ضمن مسيرة تحرير سعر الفائدة في بداية عام ١٩٩٩م بقرار يقضي بإلغاء القيود على أسعار الفائدة للودائع ذات الأجل الأعلى من ١٢ شهراً . وبقيت الودائع ذات الآجال الأقل من سنة فقط هي الخاضعة لحد أعلى يتم تقديره من قبل المصرف المركزي .

وتبدو أهمية هذه الخطوة من خلال ارتفاع معدل الودائع ذات الأجل أكثر من سنة من نحو ١,٤ مليار ريال في نهاية ديسمبر ١٩٩٨م لتصل إلى نحو ٢,٧ مليار ريال بمعدل نمو بلغ ٩٣٪ .

في فبراير ٢٠٠٠م أكمل مصرف قطر المركزي مسيرة تحرير أسعار الفائدة على الريال كائتمان أو ودائع بقراره الذي يقضي بترك الحرية كاملة أمام البنوك في تحديد أسعار الفائدة على الودائع بآجالها المختلفة وفقاً لقوى السوق ودون قيود من المصرف المركزي.

الثبات النقدي :

باتخاذ مصرف قطر المركزي للخطوة الأخيرة لتحرير أسعار الفائدة على الريال القطري استلزم الأمر إيجاد أدوات جديدة لتعويض غياب أداة الفائدة لذلك أدخل المصرف المركزي في يوليو ١٩٩٩م أداة جديدة يمكن من خلالها التأثير على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لدى البنوك التجارية ومن ثم التأثير على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني وهي أداة عمليات إعادة الشراء (الريبو) حيث يسمح للبنوك وفقاً لهذه الأداة ببيع جزء من السندات الحكومية التي بحوزتها إلى المصرف المركزي مع التعهد بإعادة شرائها منه بعد انقضاء مدة اسبوعين أو أقل وذلك وفقاً لسعر المصرف المركزي
(سعر الريبو) وبذلك يتمكن المصرف المركزي من التحكم في مستويات السيولة لدى الجهاز المصرفي . ومن ثم التأثير على أسعار الفائدة لديه.





كما عدل المصرف المركزي سياسته المتبعة منذ عام ١٩٩٥م بشأن الاحتياطي النقدي الالزامي حيث كان على جميع البنوك الاحتفاظ بمقادير من الاحتياطي بنسبة ١٩٪ من جميع الحسابات الجارية سواء بالريال القطري أو بالعملات الأجنبية بفائدة أو بدون فائدة وعدلت هذه النسبة منذ فبراير ٢٠٠٠م لتصبح ٢,٧٥٪ من جميع الودائع والحسابات الجارية لدى البنوك . هذا إضافة إلى أداة أخرى مهمة مستخدمة من قبل مصرف قطر المركزي تتمثل في تطبيق حد أقصى لنسبة القروض إلى الودائع بحد ٩٥٪ بمعنى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بعد طرح مخصصات الديون والفوائد يجب ألا تزيد عن ٩٥٪ .

ومن أجل إيفاء بعض الديون قصيرة الأجل وتعزيز السيولة المحلية فقد أصدرت الحكومة أذونات خزينة وسندات حكومية بقيمة خمسة مليارات ريال قطري معفاة من الضرائب وتوفر مثل هذه الأدوات وسيلة إضافية لمصرف قطر المركزي لإدارة شؤون النقد من خلال عمليات السوق المفتوحة مثل اتفاقيات إعادة الشراء.

تعزيزاستقرار المصارف:

أولى المصرف المركزي بالتعاون مع السلطات المالية في الدولة أهمية خاصة لمعالجة المشكلات الناتجة عن الضغوط الكبيرة التي تعانيها البنوك التجارية في دولة قطر والناجمة عن زيادة الائتمان الحكومي والتي وصلت نسبتها إلى ٥٢٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المحلية مع ما يعنيه ذلك من ممارسة ضغوط طاردة للائتمان الخاص الأمر الذي يعني حرمان ذلك القطاع من السيولة اللازمة للاضطلاع بدوره في التنمية وما لذلك من آثار سيئة ليست على القطاع المصرفي فحسب بل على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ومن هذه المعالجات العمل على إيجاد حل ملائم لتلك المشكلة بحيث تحصل الحكومة على احتياجاتها من الموارد المالية . وبدأت أولى خطوات هذا الحل في قيام المصرف المركزي نائباً عن الحكومة في إصدار أول قرض سندات محلي بتاريخ ١٩٩٩/٦/٣٠م بقيمة إجمالية قدرها ٢٠٠٠ مليون ريال قطري بسعر فائدة ٧,٧٥٪ ولمدة ثلاث سنوات بحيث تدفع الفائدة على تلك السندات بشكل نصف سنوي.





وقد قامت البنوك العاملة بدولة قطر بالاكتتاب على كامل القرض. تلا ذلك قيام المصرف المركزي في شهر ديسمبر من نفس العام بإصدار قرضين آخرين في ٢٠ و ٢٦ ديسمبر بقيمة إجمالية قدرها ٣٠٠٠ مليون ريال قطري (الأول ١٠٠٠ مليون ريال قطري . والثاني ٢٠٠٠ ريال قطري) بسعر فائدة ٨٪ لمدة خمس سنوات لكليهما بحيث تدفع الفائدة على هذين القرضين بشكل سنوي وقد غطت البنوك المحلية قيمة هذين القرضين .با لكا مل

الرقابة المصرفية :

■ تؤدي الرقابة المصرفية دوراً مهماً في تحقيق أهداف مصرف قطر المركزي خصوصاً في مجال تنظيم ومراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية .

إنشاء مؤسسة النقد القطري ومصرف قطر المركزي ودورهما في السياسة النقدية

حيث تصدر الإدارة سنوياً مجموعة من التعاميم التي يراها المصرف ضرورية من أجل سلامة النظام المصرفي واستقراره . وتتناول تلك التعاميم سياسة سعر الصرف ، والسياسة النقدية للمصرف والشؤون المصرفية والإصدار ، والعلاقة مع الدوائر الحكوميةوالرقابة المصرفية والسياسات التمويلية والائتمانية.

ويحرص مصرف قطر المركزي على إصدار تعليمات مستمرة لتنظيم العمل المصرفي والمحافظة عليه من أي هزات مالية . كما اتخذ المصرف مجموعة من الاجراءات والسياسات والتدابير الرقابية خلال عامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م أهمها مكافحة غسل الأموال ، ونظام التقاص الالكتروني الفوري ، وشبكات الصرف الآلي واعتماد التصنيف ، وتثبيت قيمة الريال إزاء الدولار الأمريكي والافصاح المالي للمصارف التجاريةوهناك نسب ومؤشرات مصرفية يجري تطبيقها تندرج في ذات السياق وهي :

- نسب كفاية السيولة للبنوك التجارية هي بحد أدنى ١٠٠٪ والسيولة هي مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته داخل وخارج الميزانية وتخصيص قروض لزبائنة الممتازين وقت الطلب.
- نسبة الائتمان إلى الودائع : وضع مصرف قطر المركزي حداً أقصى لها ٩٥٪ . أي أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بعد طرح مخصصات الديون والفوائد المعلقة للعملاء يجب ألا تزيد على ٩٥٪ من ودائع العملاء لدى أي بنك.
- نسبة التحويلات الدولية إلى ودائع العملاء لدى البنوك الاسلامية يجب ألا تزيد على ٧٠٪ كحد أقصى.
- نسبة الجاري مدين إلى الائتمان . يجب أن لا يتجاوز رصيد الجاري مدين ٥٠٪ من إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية في كل بنك.
- نسبة الاستثمارات في العقارات (استثمار - تداول) وفي المحافظ والصناديق والأصول الأخرى إلى رأس المال والاحتياطيات لدى البنوك الاسلامية يجب ألا تزيد على ٧٠٪ كحد أقصى.






الأصدار الأول


الأصدار الثاني

- نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات كانت بحد أدنى ٦٪ ثم عدلت إلى ١٠٪ في مايو ٢٠٠٠م.

- نسبة كفاية رأس المال : قرر مصرف قطر المركزي اعتماد نسبة كفاية راس المال بحد أدنى ٨٪ انسجاماً مع مقررات لجنة بازل .
وتكمن أهمية هذه الإجراءات والمؤشرات في أن مصرف قطر المركزي استطاع إدخال إطار رقابي يعتمد على معايير لجنة (بازل) وبشكل مستمر في ضوء التغيرات التي تطرأ على هذه المعايير . كما أن المصرف ضمن مهامه الرقابية كان سباقاً في صون وحماية القطاع المصرفي من الأموال الملوثة عبر إصدار تعليمات وقانون لمكافحة تبييض الأموال .

رأسمال مصرف قطر المركزي.

للاضطلاع بمهامه وتحقيق الأهداف المنوطة به فقد نص قانون إنشائه على زيادة رأس المال إلى ٥٠ مليون ريال قطري . أي أنه قد تمت مضاعفة رأس المال خمس مرات حيث كان رأسمال مؤسسة النقد لا يتجاوز ١٠ ملايين ريال . ثم قام المصرف في عام ١٩٩٥م بمضاعفة رأس المال بنحو ١٠ أضعاف أخرى ليبلغ نحو ٥٠٠ مليون ريال وبعد عامين ونظراً لما شهده المصرف من تطور في أعماله بالتزامن مع التطور الكبير في الاقتصاد القطري . فقد تمت مضاعفة رأس المال مرة أخرى إلى ١٠٠٠ مليون ريال.

إنشاء مؤسسة النقد القطري ومصرف قطر المركزي ودورهما في السياسة النقدية

اتساع القطاع المصرفي.

منذ إنشاء مؤسسة النقد ومروراً بتحويله إلى مصرف قطر المركزي فقد شهدت دولة قطر زيادة عدد المؤسسات المالية بعد أن كانت حكراً قبل الاستقلال على البنوك البريطانية ونجد أن تأسيس بنك قطر الوطني لعب لفترة زمنية مهام بنك الحكومة كما تتابع بعد ذلك تأسيس مؤسسة النقد خروج البنوك الوطنية كما تم منح عدد من البنوك العربية والإسلامية تراخيص لمزاولة النشاط البنكي . وحتى هذا التاريخ بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة (١٥) بنك كما يشرف مصرف قطر المركزي على أعمال الشركات التمويلية والاستثمار ومجال الصرافة ونجد أن هذه المؤسسات لعبت دوراً أساسياً في زيادة حجم التداول النقدي وبذلك مرت قطر من مرحلة المقايضة إلى استخدام الأساليب الحديثة في التبادل المالي.



الأصدار الثالث



الأصدار الرابع

إصدارات العملة من قبل مصرف قطر المركزي

لدى تأسيسه في عام ١٩٩٣م وتحويل محتويات مؤسسة النقد القطري إليه تطلب الأمر إصدار عملة جديدة تحمل اسم مصرف قطر المركزي .

وبعد ثلاث سنوات من ذلك قام المصرف بإصدار عملة جديدة بنفس الاصدار السابق مع اختلافات بسيطة أبرزها تغيير اسم مؤسسة النقد إلى مصرف قطر المركزي وحمل الاصدار الجديد توقعيي كل من وزير المالية والاقتصاد والتجارة ومحافظ مصرف قطر المركزي وتم تداولها بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٧م متزامنة مع المناسبة الأولى لتولي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد . وهو ثالث إصدار في تاريخ النقد القطري كما أشرنا سابقاً .

وفي يونيو ٢٠٠٣م أعلن مصرف قطر المركزي عن طرح الأوراق النقدية الجديدة من الإصدار الرابع للعملة القطرية التي شكلت محطة تاريخية في النظام النقدي القطري بما اشتملت عليه من مواصفات فنية وأمنية حديثة رفيعة المستوى حيث حملت الجهة الأمامية للأوراق النقدية اسم مصرف قطر المركزي باللغة العربية في أعلى الورقة



وشعار الدولة في الجانب الأيمن والجانب الأيسر . وتوقيع سعادة وزير المالية وسعادة محافظ مصرف قطر المركزي في أسفل الورقة . ويوجد بالجانب الأيمن خيط أمان فضي بارز متقطع على مسافات منتظمة يمكن رؤية لمعته المعدنية كما يوجد بالجانب الأيسر خيط أمان شفاف يمكن رؤيته عند تعرض الورقة إلى مصدر الضوء العادي . وهناك علامة مائية في الجانب الأيسر من الورقة وهي عبارة عن رأس صقر تظهر بوضوح عند تعرض الورقة لمصدر الضوء العادي سواء من أمام الورقة أو خلفها ويظهر عليها القيمة الاسمية باللغة العربية والانجليزية . ويوجد في الجانب الأيسر لفئة ٥٠٠ و ١٠٠ ريال هولغرام فضي يظهر عليه شعار الدولة والقيمة الاسمية بالعربية والانجليزية . كما يوجد في الجانب الأيسر لفئة ٥٠ ريال طبقة معدنية فضية اللون يظهر عليها شعار الدولة . والأرقام المتسلسلة لفئة ٥٠٠ . ١٠٠ . ٥٠ ريال مطبوعة باللغة العربية باللون الأسود بشكل أفقي أسفل الورقة جهة اليمين .
وباللون الأحمر وبشكل عمودي جهة اليسار . وبشكل أفقي باللون الأسود لجهة اليمين . وباللون الأحمر لجهة اليسار لفئة ١٠ . ٥ . ١ ريال هذا فضلاً عن زخارف اسلامية وخطوط متشابكة في أعلى ووسط وأسفل الورقة النقدية أما خلف الورقة النقدية فقد كتب اسم مصرف قطر المركزي باللغة الانجليزية بأعلى الورقة جهة اليسار . وكتبت القيمة الاسمية باللغة الانجليزية أسفل الورقة من جهة اليمين وبالأرقام في الأعلى جهة اليمين وفي الأسفل جهة اليسار
وتكمن أهمية الإصدار الرابع للأوراق النقدية فقط في أنه يأتي في إطار حرص الدولة والمصرف المركزي على مسايرة التطور التكنولوجي والنهضة السياسية والاقتصادية الحديثة والمتواصلة بل في كون هذه العملة الجديدة تمثل نموذجاً متقدماً لما يمكن أن تكون عليه العملة الخليجية الموحدة عند صدورها المتوقع في عام ٢٠١٠م

العملة الخليجية الموحدة:

ضمن منظومة التكامل الاقتصادي وفي نقلة نوعية وتاريخية لمسيرة النقود والمصارف في قطر ودول مجلس التعاون الأخرى . أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في دورته بمسقط في ديسمبر ٢٠٠١ م برنامجاً زمنياً للاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة لدول المجلس توصي بتطبيق

إنشاء مؤسسة النقد القطري ومصرف قطر المركزي ودورهما في السياسة النقدية

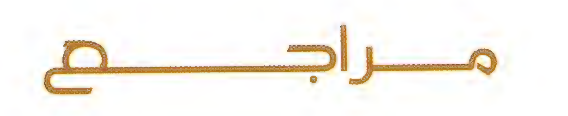
المثبت المشترك لعملات دول المجلس قبل نهاية عام ٢٠٠٢م . والاتفاق على المعايير والمتطلبات اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي في موعد أقصاه نهاية ٢٠٠٥م تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة في موعد لا تتجاوز الأول من يناير ٢٠١٠م والتي ستلغي العملات الوطنية لكل دولة من دول الخليج ويقصد بالاتحاد النقدي إعداد وتنفيذ ومراقبة السياسة النقدية بواسطة مؤسسة نقدية مركزية (البنك المركزي) دون اللجوء إلى تنسيق السياسات النقدية لكل دولة على حدة.

وهناك أكثر من مقترح لكيفية إصدار هذه العملة الموحدة أولها والأقرب إلى التنفيذ هو إنشاء البنك المركزي الخليجي منتصف عام ٢٠٠٦م لإدارة السياسة النقدية الموحدة وتحديد علاقتها بالسلطة الفنية آخذين في الحسبان تجربة الاتحاد الأوروبي على أن تبقي على البنوك المركزية الحالية لتنفيذ سياسة البنك المركزي الخليجيأما المقترح الثاني فيتمثل في إنشاء هيئة تنسيق تتبع للأمانة العامة لمجلس التعاون وهي موجودة حالياً . ويتمثل المقترح الثالث في تكليف البنوك المركزية الخليجية الحالية بتولي إدارة هذه السياسة النقدية على مستوى المحافظين .

وكانت خطوات تمهيدية قد اتخذت في السابق على طريق الاتحاد النقدي منها التنسيق بين السلطات النقدية في مجالات الاشراف والرقابة على البنوك التجارية وربط دول المجلس بالشبكة الخليجية للصرف الآلي والسماح للبنوك الوطنية بالمجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وغير ذلك.

وعموماً فإن الدول الخليجية متشابهة في أنظمتها الاقتصادية وبخاصة في القيمة المضافة العالية للقطاع النفطي واعتمادها الكبير على الواردات للوفاء بالطلب المحلي بما يجعلها قريبة من الاتحاد النقدي بشكل لا يحمل مخاطرة أو تحدياً كبيراً لها . وسيتحقق العديد من المزايا الاقتصادية أبرزها زيادة تدفق الرساميل بين دول المجلس . وارتفاع كفاءة البنوك عبر تشجيع الاندماج بين البنوك التجارية الخليجية وارتفاع اجمالي أصولها وزيادة مقدرتها على تمويل الأنشطة الاستثمارية الأمر الذي يدعم مكانة العملة الموحدة في سوق الصرف الأجنبي.




مراجع

المراجع

الكتب :

- التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية - عبد المنعم السيد علي
مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٣م.
- الاقتصاد النقدي والتطور الأقتصادي - د. محمد دويدار - دار الجامعات المصرية ب.ت
- النقود العربية الإسلامية المحفوظة في متحف قطر الوطني - الجزء الأول .د.محمد أبو الفرج العش
- وزارة الإعلام في دولة قطر ١٩٨٤ م .
- النقود والمصارف في النظام الإسلامي - دار الجامعات المصرية - الإسكندرية ١٤٠٧ هـ .
- النقود العربية الإسلامية في متحف قطر الوطني -الجزء الثاني- إبراهيم جابر الجابر ١٩٩٢ م.
- النقود والبنوك والتوازن الإقتصادي - د. حسن أحمد عبيد - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة ١٩٩٦ م.
- تاريخ النقود في دولة البحرين -مؤسسة نقد البحرين عام ١٩٩٦ م.
- العملة الكويتية عبر التاريخ - عادل محمد عبد الغني -مركز البحوث والرسات الكويتية ١٩٩٦ م.
- خواطر مصرفية - هاشم السيد - المركز العربي للاعلام ١٩٩٦ م.
- النقود الإسلامية - خالد الصايغ- المجمع الثقافي - أبو ظبي ٢٠٠٢ م.
- العملات في الإمارات العربية المتحدة - نجيب عبد الله الشامي - أبو ظبي

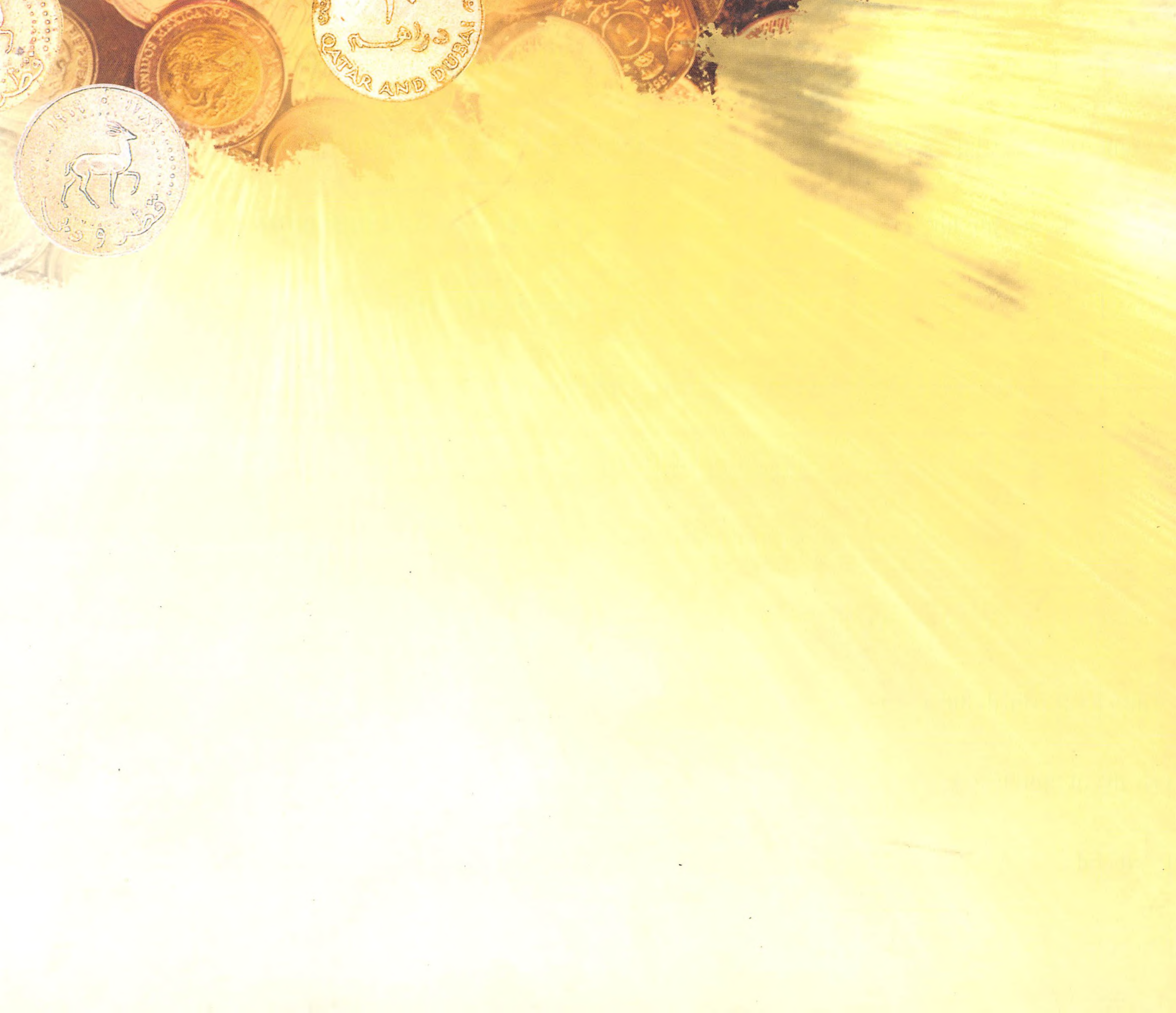
الموسوعات :

الموسوعة المصرفية السعودية - عبد العزيز المهنا - مطابع دار الهلال - الرياض ١٩٩٥ م.

الموسوعة المصرفية القطرية - هاشم السيد - المركز العربي للإعلام ١٩٩٦ م.

التقارير والإحصائيات :

- الجهاز المصرفي والمالي في دولة قطر ، مؤسسة النقد القطري ، الدوحة 1985 م.
- الجهاز المصرفي والمالي في دولة قطر -مؤسسة النقد القطري - دائرة البحوث والإحصاء 1985 م.
- الجهاز المصرفي والمالي في دولة قطر ، إدارة البحوث والإحصاء ، مؤسسة النقد القطري الدوحة 1992 م.
- التقرير السنوي الثامن عشر ، مصرف قطر المركزي ، الدوحة 1994 م.
- التقرير السنوي التاسع عشر ، مصرف قطر المركزي الدوحة1995 م.
- المجموعة الإحصائية السنوية ، العدد السادس عشر - الجهاز المصرفي المركزي للإحصاء -الدوحة 1996 م.
- الجهاز المصرفي والمالي في دولة قطر - مصرف قطر المركزي - إدارة السياسات الإقتصادية 2002 م.
- التقرير السنوي السادس والعشرون - مصرف قطر المركزي - إدارة السياسات الإقتصادية 2002 م.


QATAR AND DUBAI